

دراسة اقتصادية للائتمان الزراعي القطنى المصرى خلال الفترة ١٩٦٢/١٩٧٦

للككتور رفعت عبد الباقي النجار

• المقدمة •

يعتبر عنصر رأس المال المزرعى بصوره المختلفة أحد العناصر الرئيسية فى الإنتاج الزراعى ، ونظراً لأن هذا العنصر الإنتاجى الهام محدود وخاصة فى البلاد النامية - كجمهورية مصر العربية - التى تعاني ندرة ونقصاً كبيراً فيه ، كذلك فإن التعاونيات الزراعية - من خلال نظام الائتمان الزراعى - يقع عليها عبء الوفاء باحتياجات الزراعة من مستلزمات الإنتاج المختلفة وتقديم السلف اللازمة بالقدر المناسب وفى الصورة والظروف الملائمة .

ومن المعروف أن التمويل الزراعى يهتم - أكثر ما يهتم - بدراسة اقتصاديات تمويل أعمال المزرعة ، حيث إنه الجزء من الإدارة المزرعية الذى يختص بالحصول على رأس المال واستخداماته .

وتتمثل مصادر التمويل الزراعى فى جمهورية مصر العربية فى عدة مصادر ، لعل أهمها الميراث الذى يعتبر مصدراً من مصادر الحصول على رأس المال المكتسب ، وكذلك المدخرات التى تقدر بالفارق بين الدخل والاستهلاك والتى تعتبر المصدر الرئيسى للاستثمار ، وبالتالى المصدر الرئيسى لتكوين رأس المال ، إلا أن هذا النوع من التكوين الرأسمالى يعتبر ضعيفاً وضيئلاً نظراً لانخفاض الدخول الزراعية فى الزراعة المصرية فى ظل الظروف الحالية التى تسود فيها الوحدات الإنتاجية ذات السعة الاقتصادية الصغيرة والتى يتولاها فى العادة مزارعون ذوو قدرات مالية ضعيفة نسبياً ، كما يعتبر الإيجار مصدراً من مصادر الحصول على رأس المال سواء كان ذلك إيجاراً بالمشاركة أو إيجاراً نقدياً . وأخيراً فإن الاقتراض الزراعى ، وبصفة خاصة بعد تطبيق نظام الائتمان الزراعى فى مصر ، يعتبر المصدر الرئيسى للتمويل الزراعى حالياً .

وسوف يقتصر هذا البحث على دراسة الائتمان الزراعى قصير الأجل لحصول القطن لأهميته القومية من ناحية ، ولتمثله لنسبة كبيرة من جملة القروض الائتمانية الزراعية المقدمة من ناحية أخرى ، حيث بلغت جملة السلف الزراعية قصيرة الأجل التى منحها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات للحاصلات الزراعية المختلفة نحو ٩٧ مليون جنيه وذلك فى عام ١٩٧٦^(١) كان من بينها نحو ٣٨ مليون جنيه قدمت لزراع محصول القطن تمثل نحو ٣٩,٢ ٪ من إجمالى السلف الزراعية قصيرة الأجل التى منحها البنك فى العام المذكور .

وتمثل مشكلة البحث فى انحراف معدلات السلف التى يقدمها البنك لحصول القطن عن المعدلات المثلئ التى توحى بها نتائج الدراسات والأبحاث العلمية ، الأمر الذى ينعكس فى قصور دور الائتمان الزراعى بالنسبة للإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية .

ويهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة اقتصادية للائتمان الزراعى لحصول القطن من حيث السلف المقدمة له والتى تشمل على السلف العينية وهى سلف التقاوى ، وسلف الأسمدة ، وسلف المبيدات الحشرية اللازمة لمقاومة الآفات . هذا بالإضافة إلى السلف النقدية الارتباطية بين القروض الائتمانية الفدائية القطنية ، ومتوسط الإنتاجية الفدائية من المحصول وذلك لمعرفة مدى أثر السلف الزراعية الممنوحة على الغلة الفدائية لحصول القطن ، وبالتالي دورها فى تحقيق الكفاية الإنتاجية فى القطاع الزراعى المصرى .

واتبع فى هذا البحث طريقة التحليل الوصفى مع استعانة ببعض الطرق الإحصائية وخاصة الاتجاه العام ، والارتباط ، والأرقام القياسية ، وقدمتم الحصول على البيانات اللازمة للبحث من سجلات قسم الإحصاء بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ووزارة الزراعة عن الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٦ .

كما يتناول البحث دراسة تطور الائتمان الزراعى التعاونى القطنى المقدم من خلال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات خلال

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، سجلات قسم الإحصاء .

السنوات المختلفة اعتباراً من عام ١٩٦٢ حتى ١٩٧٦ (وهي فترة الدراسة)، وذلك بهدف التعرف على مدى تطور الخدمات الائتمانية الزراعية المقدمة لمحصول القطن باعتباره أهم الحاصلات الزراعية ، كما يتناول البحث تحليل بنود هذه الخدمات الائتمانية كل على حدة وهي قروض التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية والتي تقدم في صورة قروض عينية ، وكذلك القروض النقدية ، وذلك لمعرفة مدى انحرافها عن المعدلات المثلث وفقاً لنتائج البحوث والدراسات العملية . كما يتناول البحث أيضاً دراسة العلاقة الارتباطية بين القروض الفدانية ومتوسط الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن .

● القيمة الاقتصادية لمحصول القطن ●

يعتبر القطن المحصول النقدي الأول من وجهة نظر الدخل الزراعي القومي ، كما يحتل المكانة التصديرية والتسويقية الأولى بين الحاصلات الحقلية المصرية مما جعله أهم سلعة تحصل بها جمهورية مصر العربية على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية ، وعلاوة على ذلك فإن القطن يمثل المحصول الرئيسي في الدورة الزراعية . وتتمتع مصر بميزة نسبية بين دول العالم في إنتاج الأقطان طويلة التيلة ، إلا أنه قد اشتدت في السنوات الأخيرة المنافسة بين الأقطان المصرية والأقطان الطويلة التيلة الأخرى المنتجة في بعض الدول مما يتطلب العمل على التحسين المستمر للأساليب التكنولوجية المستخدمة في إنتاج هذا المحصول ، وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة حتى يمكن تحقيق زيادة مستمرة في إنتاجية الفدان من هذا المحصول كما ونوعاً ، ونظراً لأن الائتمان الزراعي قصير الأجل يساهم بدور هام في تحقيق ذلك فإنه من المأمول أن تتحسن هذه الخدمات الائتمانية حتى يمكن تحقيق هذه الزيادة وفقاً لعملية التنمية .

إجمالي السلف الزراعية للقطن :

تتضمن السلف الزراعية التي يقدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات لمحصول القطن سلفاً عينية وهي سلف التقاوى ، وسلف الأسمدة ، وسلف المبيدات الحشرية ، بالإضافة إلى السلف النقدية والتي تتمثل في سلف الخدمة والجني والمقاومة .

وبدراسة تطور إجمالي قيمة السلف الزراعية التي قدمها البنك خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) يتضح أن قيمة هذه السلف قد بلغت أقصاها في عام ١٩٦٦ حيث تقدر بنحو ٤٢,٠ مليون جنيهه بزيادة تقدر بحوالي ٢١٣ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ (سنة الأساس) . بينما بلغت قيمة هذه السلف عام ١٩٧٦ نحو ٣٨,٣ مليون جنيهه بزيادة تقدر بحوالي ١٩٤ ٪ بالنسبة لعام ١٩٦٢ ، وذلك كما يتضح من جدول (١) .

جدول (١)

تطور إجمالي قيمة السلف الزراعية لمحصول القطن بالآلاف جنيهه المقدمة من البنك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسي	قيمة القرض (ألف جنيهه)	السنة
١٠٠	١٩٧٦٨	١٩٦٢
١١٧	٢٣١٢٨	١٩٦٣
١٢٩	٢٥٥٠٥	١٩٦٤
١٧٦	٣٤٧٠١	١٩٦٥
٢١٣	٤٢٠٠٧	١٩٦٦
١٧٩	٣٥٣٩٩	١٩٦٧
١٥٣	٣٠٢٩٨	١٩٦٨
١٩٥	٣٨٥١٦	١٩٦٩
١٨٩	٣٧٤٥٩	١٩٧٠
١٦٣	٣٢٢٠٠	١٩٧١
٢٠١	٣٩٨١٨	١٩٧٢
١٩١	٣٧٦٩٧	١٩٧٣
١٧٦	٣٤٧١٨	١٩٧٤
١٧٧	٣٥٠٨٧	١٩٧٥
١٩٤	٣٨٣٠٦	١٩٧٦

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، مجلات قسم الإحصاء .

وبحساب معادلة الاتجاه العام لإجمالى قيمة السلف الزراعية المقدمة لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها :

$$\text{ص ه} = ٢٦٣٩٠,٠٧ + ٩٠٦,٣٠ \text{ ص ه}$$

(١٢٣٨,٥٢)

حيث إن :

ص ه = القيمة التقديرية للسلف الزراعية لزراع القطن بالآلف جنيه فى السنة ه .

$$\text{ص ه} = \text{متغير الزمن} ، \text{ حيث ه} = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن إجمالى السلف الزراعية المقدمة لمحصول القطن تتزايد بمعدل غير معنوى إحصائياً يقدر بحوالى ٩٠٦,٣ آلاف جنيه سنوياً .

سلف التقاوى :

يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بصرف كمية من التقاوى بحوالى ٧ كيلات للفدان^(٢). فى حين أن معدل التقاوى اللازمة للفدان حسب تقديرات وزارة الزراعة والأبحاث العلمية يتراوح بين ٢ - ٤ كيلات^(٣) .

ومن هذا يتضح أن البنك يقوم بصرف تقاوى تزيد كثيراً عن احتياجات زراعة الفدان لدرجة أنها تتجاوز الحد الأقصى للمعدل المذكور (٤ كيلات) أى أن كمية التقاوى المقدمة للفدان تزيد عن الحد الأقصى للكمية المقدرة بحوالى ٧٥ ٪ من هذا المعدل .

ولذا يجب على البنك أن يأخذ فى الاعتبار معدلات التقاوى التى توصلت إليها نتائج الأبحاث وذلك عند تقديم هذا النوع من السلف للزراع ، حتى يمكن توجيه الزيادة فى هذه السلف إلى قروض أخرى تسهم فى زيادة الإنتاج الزراعى من ناحية وتقلل من عبء التكاليف الملقاة على المزارع من ناحية أخرى .

(٢) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، قسم التسليف والتحصيل .

(٣) محمد عبد الله حسين (دكتور) ، محمد سعيد كامل (دكتور) ، مذكرات

فى زراعة الحماة ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

وبدراسة تطور قيمة سلف التقاوى التي قدمها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٦) يتضح أن قيمة هذه السلف قد بلغت أقصاها فى عام ١٩٦٧ حيث تقدر بنحو ٢,٠ مليون جنيه ، بزيادة تقدر بحوالى ١١٤ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ . بينما بلغت هذه السلف أداها فى عام ١٩٦٣ حيث تقدر بنحو ٦٥٩ ألف جنيه بانخفاض قدره ٣٠ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ كما يتضح ذلك من جدول (٢) .

جدول (٢)

تطور قيمة سلف التقاوى لحصول القطن بالألف جنيه

المقدمة من البنك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسى	قيمة القروض (ألف جنيه)	السنة
١٠٠	٩٤١	١٩٦٢
٧٠	٦٥٩	١٩٦٣
٧٧	٧٢١	١٩٦٤
١٥٠	١٤١٠	١٩٦٥
١٨٧	١٧٥٩	١٩٦٦
٢١٤	٢٠١٦	١٩٦٧
١٧٢	١٦٢٣	١٩٦٨
١٨٣	١٧٢٤	١٩٦٩
١٨٣	١٧٢٣	١٩٧٠
١٨٦	١٧٥١	١٩٧١
١٧٦	١٦٥٦	١٩٧٢
١٨٧	١٧٦٢	١٩٧٣
١٧٣	١٦٣١	١٩٧٤
١٧١	١٦٠٥	١٩٧٥
١٨٣	١٧٢٢	١٩٧٦

المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، سجلات قسم الإحصاء .
وبحساب معادلة الاتجاه العام لقيمة سلف التقاوى لحصول القطن خلال
الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها :

$$\text{ص هـ} = ١٠٤٦,٠١ + ٥٨,٤٤ \text{ س هـ}$$

(١٤٢,٨٤)

حيث إن :

ص ٥ = القيمة التقديرية لسلف التقاوى بالألف جنيهه فى السنة ٥ .

س ٥ = متغير الزمن ، حيث ٥ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥

ويتضح من المعادلة السابقة أن معدل الزيادة السنوى فى قيمة سلف التقاوى لمحصول القطن قد بلغ حوالى ٥٨,٤٤ ألف جنيهه سنوياً ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذا المعامل إحصائياً .

سلف الأسمدة :

يقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بصرف كمية من السماد تقدر بنحو ١٠٠ كيلو جرام سوبر فوسفات ، ٣٥٠ كيلوجرام نترات الجير (١٥,٥ ٪ أزوت) فى الوجه البحرى ، ونحو ٤٠٠ كيلوجرام نترات الجير (١٥,٥ ٪ أزوت) فى الوجه القبلى للفدان^(٤) فى حين أن معدل السماد اللازم للفدان حسب تقديرات وزارة الزراعة والأبحاث العلمية يتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ كجم نترات الجير (١٥,٥ ٪ أزوت) تزداد إلى ٣٠٠ كجم فى الوجه القبلى ، وذلك بالإضافة إلى ١٠٠ - ٢٠٠ كجم سوبر فوسفات ، ٢٥ - ٥٠ كجم فوسفات بوتاسيوم^(٥) .

ومن هذا يتضح أن البنك يقوم بصرف أسمدة أزوتية تزيد كثيراً عن احتياجات الفدان لدرجة أنها تتجاوز الحد الأقصى للمعدل المذكور ، أى أن كمية السماد المقدمة للفدان تزيد عن الحد الأقصى المفروض بحوالى ٧٥ ٪ وذلك بالنسبة لسماد نترات الجير فى الوجه البحرى ، بينما تقل الزيادة بحوالى ١٠٠ ٪ بالنسبة لسماد نترات الجير فى الوجه القبلى . أما بالنسبة لسماد السوبر فوسفات فيتضح أنه يقل بحوالى ٥٠ ٪ عن الحد الأقصى للمعدل المذكور ، كما وأن البنك لا يقوم بصرف أية أسمدة بوتاسية، الأمر الذى قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحالى وعجزه عن الوصول إلى حده الأقصى .

(٤) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، قسم التسليف والتحصيل .

(٥) محمد عبد الله حسين (دكتور) ، محمد سعيد كامل (دكتور) ، مرجع سابق .

ولذا يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار معدلات الأسمدة التي توصلت إليها نتائج الأبحاث وذلك عند تقديم هذا النوع من السلف حتى يمكن تحقيق الكفاية الإنتاجية في القطاع الزراعي .

وبدراسة تطور قيمة سلف الأسمدة التي قدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) يتضح أن قيمة هذه السلف قد بلغت أقصاها في عام ١٩٦٦ حيث تقدر بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، بزيادة تقدر بحوالي ١٠٠ ٪ تقريبا وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ (سنة الأساس) ، بينما بلغت هذه السلف أذناها في عام ١٩٦٣ حيث تقدر بنحو ٥,٧ مليون جنيه بانخفاض قدره ٣ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ ، وذلك كما يتضح من جدول (٣) .

جدول (٣)

تطور قيمة سلف الأسمدة لمحصول القطن بالألف جنيه
المقدمة من البنك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسي	قيمة القروض (ألف جنيه)	السنة
١٠٠	٥٩٠٦	١٩٦٢
٩٧	٥٧٠٨	١٩٦٣
١١١	٦٥٣٢	١٩٦٤
١٦٦	٩٧٨٢	١٩٦٥
٢٠٠	١١٧٩٦	١٩٦٦
١٧٦	١٠٤١٣	١٩٦٧
١٤٦	٨٦١٦	١٩٦٨
١٧٩	١٠٥٤٦	١٩٦٩
١٥٩	٩٣٦٩	١٩٧٠
١٧٢	١٠١٨٠	١٩٧١
١٥٨	٩٣٣٢	١٩٧٢
١٩٨	١١٦٦٦	١٩٧٣
١٤١	٨٣١٤	١٩٧٤
١٤٢	٨٣٦٠	١٩٧٥
١٦٩	٩٩٧٨	١٩٧٦

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، سجلات قسم الإحصاء .

وبحساب معادلة الاتجاه العام لقيمة سلف أسمدة محصول القطن خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها :

$$\text{ص هـ} = ٧٥٦٣,٩٥ + ١٩١,٩٩ \text{ س هـ} \\ (٤١٩,٣٣)$$

حيث إن :

ص هـ = القيمة التقديرية لسلف الأسمدة بالألف جنيه في السنة هـ .
س هـ = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .
ويتضح من المعادلة السابقة أن سلف الأسمدة المقدمة لمحصول القطن تتزايد بمعدل غير معنوي إحصائياً يقدر بحوالى ١٩١,٩٩ ألف جنيه سنوياً .
سلف المبيدات الحشرية :

تصرف هذه السلف للمقررات والمواعيد التي تحددها مديريات الزراعة بالمحافظات ، تبعاً لظهور الإصابة في المزارع حيث تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بعملية المقاومة في حقول الأعضاء تحت إشرافها بمعرفة الأجهزة الفنية التابعة لوزارة الزراعة . وبدراسة تطور قيمة سلف المبيدات الحشرية التي قدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي خلال فترة الدراسة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) يتضح أن قيمة هذه السلف قد بلغت أقصاها في عام ١٩٧٢ حيث تقدر بنحو ١١,٣ مليون جنيه ، بزيادة تقدر بحوالى ٦٤ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ وهى سنة الأساس ، بينما بلغت هذه السلف أذناها في عام ١٩٧١ حيث تقدر بنحو ٤,٧ مليون جنيه ، بانخفاض قدره ٣٣ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ كما يتضح ذلك من جدول (٤) .

وبحساب معادلة الاتجاه العام لقيمة سلف المبيدات الحشرية لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها :

$$\text{ص هـ} = ٧٧٥٦,٦٩ - ٤٧,٢٧ \text{ س هـ} \\ (٤٣١,٣٠)$$

حيث إن :

ص هـ = القيمة التقديرية لسلف المبيدات الحشرية بالألف جنيه في السنة هـ .
س هـ = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .
ويتضح من المعادلة السابقة أن سلف المبيدات الحشرية المقدمة لمحصول القطن تتناقص بمعدل غير معنوي إحصائياً يقدر بحوالى ٤٧,٢٧ ألف جنيه سنوياً .

جدول (٤)

تطور قيمة سلف المبيدات الحشرية لمحصول القطن بالألف جنيه
المقدمة من البنك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسي	قيمة القروض (ألف جنيه)	السنة
١٠٠	٦٩٠٨	١٩٦٢
١٢٩	٨٨٨٥	١٩٦٣
٨٤	٥٧٨٨	١٩٦٤
١١٠	٧٥٧١	١٩٦٥
١٣٤	٩٢٣٤	١٩٦٦
١٠٠	٦٨٩٠	١٩٦٧
٨٥	٥٨٨٤	١٩٦٨
١٢٦	٨٧٢٩	١٩٦٩
١٢٧	٨٧٩٨	١٩٧٠
٦٧	٤٦٥٩	١٩٧١
١٦٤	١١٣٠٦	١٩٧٢
٨٣	٥٧١٢	١٩٧٣
١١٢	٧٧١٨	١٩٧٤
٩٦	٦٦٢٣	١٩٧٥
٨٦	٥٩٧٣	١٩٧٦

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، سجلات قسم الإحصاء .

السلف النقدية^(٦) :

يقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بصرف نحو خمسة جنيهات كدفعة أولى للزراعة ، ونحو أربعة جنيهات للمقاومة ، وعشرة جنيهات دفعة ثانية للجني ، وذلك عن كل فدان قطن^(٧) ، أي أن البنك يقوم بصرف حوالي تسعة عشر جنيهاً كسلف نقدية للفدان ، وهذا القدر قد يعتبر غير كاف نظراً للزيادة المستمرة والمطرودة في نفقات الزراعة ، ولذا يجب على البنك

(٦) السلف النقدية تتضمن سلف الخدمة والجني والمقاومة .

(٧) البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، قسم التسليف والتحصيل .

أن يأخذ ذلك في الحسبان حتى لا يضطر الفلاح إلى الاستدانة من مصادر أخرى ترهقه كالمربين أو أن يتكاسل في تأدية هذه الخدمات بالصورة المطلوبة مما يؤثر في الإنتاج كماً ونوعاً .

وبدراسة تطور قيمة السلف النقدية التي قدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) يتضح أن قيمة هذه السلف قد بلغت أقصاها في عام ١٩٧٦ حيث تقدر بنحو ٢٠,٦ مليون جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢٤٣ ٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٦٢ (سنة الأساس) ، بينما بلغت هذه السلف أداها في عام ١٩٦٢ حيث تقدر بنحو ٦,٠ مليون جنيه ، (جدول ٥) .

جدول (٥)

تطور قيمة السلف النقدية لمحصول القطن بالألف جنيه
المقدمة من البنك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

الرقم القياسي	قيمة القروض (ألف جنيه)	السنة
١٠٠	٦٠١٢	١٩٦٢
١٣١	٧٨٧٦	١٩٦٣
٢٠٧	١٢٤٦٥	١٩٦٤
٢٦٥	١٥٩٣٩	١٩٦٥
٣٢٠	١٩٢١٩	١٩٦٦
٢٦٧	١٦٠٨٢	١٩٦٧
٢٣٦	١٤١٧٤	١٩٦٨
٢٩١	١٧٥١٧	١٩٦٩
٢٩٢	١٧٥٦٩	١٩٧٠
٢٦٠	١٥٦١٠	١٩٧١
٢٩١	١٧٥٢٤	١٩٧٢
٣٠٩	١٨٥٥٧	١٩٧٣
٢٨٤	١٧٠٥٥	١٩٧٤
٣٠٨	١٨٤٩٨	١٩٧٥
٣٤٣	٢٠٦٣٤	١٩٧٦

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، سجلات قسم الإحصاء .

وبحساب معادلة الاتجاه العام لقيمة السلف النقدية لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها :

$$\text{ص هـ} = ١٠٠٢٣,٧٧ + ٧٠٣,١٢ \text{ س هـ}$$

$$(٦٤٧,٨٧)$$

حيث إن :

ص هـ = القيمة التقديرية للسلف النقدية بالألف جنيه في السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

ويتضح من المعادلة السابقة أن السلف النقدية المقدمة لمحصول القطن تزايد

بمعدل غير معنوي إحصائياً يقدر بحوالى ٧٠٣,١٢ ألف جنيه سنوياً .

جدول (٦)

تطور قيمة القروض الكلية والمساحة المخدومة لمحصول القطن

خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

السنة	قيمة القروض الكلية بالجنيه (١)	المساحة المخدومة بالقروض بالفدان (٢)	قيمة القروض الفدانية بالجنيه
١٩٦٢	١٩٧٦٧٥٢٨	١٢٢٨٧٩٤	١٦,١
١٩٦٣	٢٣١٢٨٠٠٠	١٢١٦٢٣٩	١٩,٠
١٩٦٤	٢٥٥٠٤٩٢٨	١٣٤٥٥٨٥	١٨,٩
١٩٦٥	٣٤٧٠١٤٠٥	١٧٤٨٣١٢	١٩,٨
١٩٦٦	٤٢٠٠٧١١٤	١٧٩٥٣٤١	٢٣,٤
١٩٦٧	٣٥٣٩٩٣٦٢	١٦٨٩١٩٧	٢٠,٩
١٩٦٨	٣٠٢٩٧٦٠١	١٢٢٧٣٠٥	٢٤,٧
١٩٦٩	٣٨٥١٥٧٨١	١٦٢١٦٩١	٢٣,٨
١٩٧٠	٣٧٤٥٨٨٩٦	١٦٢٧٤٢٧	٢٣,٠
١٩٧١	٣٢٢٠٠٣٢١	١٥٢٤٩٧٦	٢١,١
١٩٧٢	٣٩٨١٧٩٥٣	١٥٥٢٤٠٥	٢٥,٦
١٩٧٣	٣٧٦٩٧٢٩٦	١٦٠٠١٢٢	٢٣,٦
١٩٧٤	٣٤٧١٧٦٨١	١٤٥٢٤٢٧	٢٣,٩
١٩٧٥	٣٥٠٨٦٧٢٢	١٣٤٥٩٩٠	٢٦,١
١٩٧٦	٣٨٣٠٥٦٧٠	١٢٤٧٦٢٨	٣٠,٧

المصدر : (١) البنك الرئيسي للتنمية الائتمان الزراعى ، سجلات قسم الإحصاء .

(٢) وزارة الزراعة ، سجلات قسم الإحصاء .

القروض الفدانبة القطنية :

قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بصرف نحو ١٦,١ جنيهاً لفدان القطن فى عام ١٩٦٢ ، ارتفعت إلى نحو ٢٥,٦ جنيهاً فى عام ١٩٧٢ ، ثم ارتفعت لتصل إلى نحو ٣٠,٧ جنيهاً فى عام ١٩٧٦ . وهذه المبالغ تمثل على الترتيب حوالى ٥٤ ، ٥٤ ، ٣٤ ٪ من التكاليف الكلية لفدان القطن فيما عدا الإيجار ، وذلك كما يتضح من جدولى (٦) ، (٧) .

جدول (٧)

تطور قيمة القروض الفدانبة والتكاليف الكلية ما عدا الإيجار لفدان القطن خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

السنة	قيمة القروض الفدانبة بالجنهيه (١)	التكاليف الكلية ما عدا الإيجار بالجنهيه (٢)	نسبة القروض إلى التكاليف
١٩٦٢	١٦,١	٢٩,٩٠	٥٤
١٩٦٣	١٩,٠	٣٢,٣٠	٥٩
١٩٦٤	١٨,٩	٣٥,٢٠	٥٤
١٩٦٥	١٩,٨	٤١,٤٠	٤٨
١٩٦٦	٢٣,٤	٤٨,١٠	٤٩
١٩٦٧	٢٠,٩	٤٦,٦٠	٤٥
١٩٦٨	٢٤,٧	٤٧,١٠	٥٢
١٩٦٩	٢٣,٨	٤٩,٧٠	٤٨
١٩٧٠	٢٣,٠	٥١,٥٤	٤٥
١٩٧١	٢١,١	٥٥,٤١	٣٨
١٩٧٢	٢٥,٦	٤٧,٤١	٥٤
١٩٧٣	٢٣,٦	٥١,٥٣	٤٦
١٩٧٤	٢٣,٩	٦٠,٨٨	٣٩
١٩٧٥	٢٦,١	٧٤,٦٦	٣٥
١٩٧٦	٣٠,٧	٩٠,٨٠	٣٤

المصدر : (١) قيمة القروض الفدانبة من جدول (٦) .

(٢) وزارة الزراعة ، سجلات قسم الإحصاء .

ومن ذلك يتضح أنه على الرغم من ارتفاع القروض المنصرفة للفدان إلا أنها في تناقص مستمر بالنسبة للتكاليف الزراعية ما عدا الإيجار ، الأمر الذى يدعو إلى زيادة هذه القروض على أن يؤخذ فى الاعتبار تكاليف الإنتاج الحقيقية والتغيرات المتوقعة فى كل من الإنتاج والأسعار .

وبحساب معامل الارتباط بين متوسط القروض المنصرفة للفدان ، ومتوسط إنتاجيته (جدول ٨) ، وجد أن هذا المعامل يساوى - ٠,١٧٨ ،

جدول (٨)

قيمة القروض الفدانية ومتوسط إنتاجية فدان القطن
فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٦

متوسط إنتاجية الفدان بالقنطار (٢)	قيمة القروض الفدانية بالجنيه (١)	السنة
٥,٥٢	١٦,١	١٩٦٢
٥,٤٣	١٩,٠	١٩٦٣
٦,٢٦	١٨,٩	١٩٦٤
٥,٤٨	١٩,٨	١٩٦٥
٤,٨٩	٢٣,٤	١٩٦٦
٤,٧٢	٢٠,٩	١٩٦٧
٥,٢٥	٢٤,٧	١٩٦٨
٥,٧٩	٢٣,٨	١٩٦٩
٥,٤٨	٢٣,٠	١٩٧٠
٥,٩٠	٢١,١	١٩٧١
٥,٨٢	٢٥,٦	١٩٧٢
٥,٤٣	٢٣,٦	١٩٧٣
٥,٢٦	٢٣,٩	١٩٧٤
٤,٩٨	٢٦,١	١٩٧٥
٥,٥٢	٣٠,٧	١٩٧٦

المصدر : (١) قيمة القروض الفدانية من جدول (٦)
(٢) وزارة الزراعة ، مجلات قسم الإحصاء .

ولم تثبت معنوية هذا المعامل إحصائياً، وهذا يعنى أن الإنتاجية الفدانية تتأثر بعوامل أخرى خلاف القروض الممنوحة وأن الزيادة فى الإنتاجية التى حدثت فى السنوات الأخيرة قد تكون نتيجة للعوامل الأولى .

وتأكيداً لذلك فإنه بتقدير معامل التحديد وجد أنه يساوى ٠,٠٣ وهذا يدل على أن حوالى ٣ ٪ فقط من التغير فى الإنتاجية قد يعزى إلى التغير فى القروض الفدانية الممنوحة .

• الملخص •

يعتبر عنصر رأس المال المزرعى - بصوره المتعددة - أحد العناصر الإنتاجية الهامة ، ونظراً لأن هذا العنصر محدود فى البلاد النامية بصفة عامة ومن بينها جمهورية مصر العربية ، فإن الائتمان الزراعى يلعب دوراً هاماً فى القطاع الزراعى ، وقد اختص هذا البحث بدراسة الائتمان الزراعى قصير الأجل لمحصول القطن لأهميته القومية من ناحية وتمثيله لنسبة كبيرة من جملة القروض الائتمانية الزراعية المقدمة للإنتاج الزراعى بصفة عامة .

ومن بين النتائج التى أوضحها هذا البحث أن جملة القروض الزراعية قصيرة الأجل التى قدمها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات حوالى ٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ، كان من بينها حوالى ٣٨ مليون جنيه لمحصول القطن فقط ، أى بنسبة تقدر بحوالى ٣٩,٢ ٪ من إجمالى القروض الزراعية قصيرة الأجل التى قدمت لمختلف مجالات الإنتاج الزراعى فى نفس العام المذكور . وخلال فترة الدراسة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) اتضح أن إجمالى القروض المقدمة لمحصول القطن قد بلغت أقصاها فى عام ١٩٦٦ ، حيث بلغت حوالى ٤٢ مليون جنيه ، بزيادة تقدر بحوالى ٢١٣ ٪ عن عام الأساس ١٩٦٢ .

وكما هو معروف فإن القروض الزراعية المقدمة لمحصول القطن تتضمن قروضاً عينية وهى قروض التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية ، وأخرى نقدية تتمثل فى قروض الخدمة والجنى والمقاومة .

وبالنسبة لقروض التقاوى فقد أوضح البحث أن البنك يقوم بصرف تقاوى للقدان تزيد عن الحد الأقصى وفقاً لتقديرات بحوث وزارة الزراعة والأجهزة العلمية بمقدار حوالى ٧٥٪ عن المعدل . وقد بلغت قيمة قروض التقاوى أقصاها فى عام ١٩٦٧ حيث بلغت حوالى ٢,٠٢ مليون جنيه ، بينما بلغت أذناها فى عام ١٩٦٣ حيث لم تبلغ إلا حوالى ٦٥٩ ألف جنيه فقط وذلك خلال فترة الدراسة .

وبالنسبة لقروض الأسمدة فقد أوضح البحث أن البنك يقوم بصرف أسمدة أزوتية تزيد عن الحد الأقصى وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة والأجهزة العلمية بمقدار حوالى ٧٥٪ بالنسبة لسماذ نترات الجير فى الوجه البحرى ، وحوالى ١٠٠٪ فى الوجه القبلى . فى حين أنه يقوم بصرف كميات سماذ سوبر فوسفات تقل بحوالى ٥٠٪ عن المعدل المطلوب ، فى حين لا يقوم بصرف أسمدة بوتاسية، الأمر الذى يتضح منه أن المعدلات التى يصرفها البنك تحيد كثيراً عن المعدلات المثلى مما يؤثر على الإنتاج والإنتاجية .

هذا وقد بلغت قيمة قروض الأسمدة أقصاها فى عام ١٩٦٦ حيث بلغت حوالى ١٢ مليون جنيه، بينما بلغت أذناها عام ١٩٦٣ حيث لم تبلغ سوى حوالى ٥,٧ ملايين جنيه فقط وذلك خلال فترة الدراسة .

وقد أوضح البحث أن قروض المبيدات الحشرية قد بلغت أقصاها فى عام ١٩٧٢ حيث بلغت حوالى ١١,٣ مليون جنيه . بينما وصلت أذناها فى عام ١٩٧١ حيث لم تبلغ إلا حوالى ٤,٧ ملايين جنيه وذلك خلال فترة الدراسة . أما بالنسبة للقروض النقدية الخاصة بالخدمة والمقاومة والجنى فقد بلغت أقصاها فى عام ١٩٧٦ حيث بلغت حوالى ٢٠,٦ ملايين جنيه ، بينما وصلت أذناها فى عام ١٩٦٢ ، حيث لم تبلغ إلا حوالى ٦ ملايين جنيه فقط ، وذلك خلال فترة الدراسة .

وقد أوضح البحث أن القروض النقدية الفدائية القطنية قد بلغت أقصاها فى عام ١٩٧٦ حيث بلغت حوالى ٣٠,٧ مليوناً تمثل حوالى ٣٤٪ من التكاليف الكلية فيما عدا الإيجار ، بينما بلغت أذناها فى عام ١٩٦٢ حيث بلغت حوالى

١٦,١ جنيهاً فقط تمثل حوالى ٥٤٪ من التكاليف الكلية فيما عدا الإيجار وذلك خلال الفترة المدروسة .

وبحساب معادلات الاتجاه العام لإجمالى قيمة القروض القطنية وقروض التقاوى والأسمدة خلال فترة الدراسة (١٩٦٢ - ١٩٧٦) وجد أنها تتزايد بمعدل سنوى غير معنوى إحصائياً يقدر بحوالى ٣,٩٠٦ ، ٤٤,٥٨ ، ٩٩,١٩١ ألف جنيه لكل منها على الترتيب ، بينما كانت قروض المبيدات الحشرية تتناقص بمعدل سنوى غير معنوى إحصائياً يقدر بحوالى ٢٧,٤٧ ألف جنيه وذلك خلال الفترة المدروسة .

فى حين كانت القروض النقدية تتزايد بمعدل سنوى غير معنوى إحصائياً أيضاً يقدر بحولى ١٢,٧٠٣ آلاف جنيه خلال نفس الفترة .

وبحساب معامل الارتباط بين متوسط القروض المنصرفة للقدان ومتوسط إنتاجيته وجد أنه يساوى - ٠,١٧٨ ، ولم تثبت معنوية هذا المعامل إحصائياً على مستوى ٠,٠٥ ، وبتقدير معامل التحديد وجد أنه يساوى ٠,٠٣ وهذا يدل على أن حوالى ٣٪ فقط من التغير فى الإنتاجية قد يعزى إلى التغير فى القروض الفدانبة الممنوحة .